

واقع المرأة الكوردية

دلکش مرعی

حيث حققت المرأة في العديد من المجتمعات حريتها وإرادتها المستقلة على مختلف الصعد السياسية منها والاقتصادية والفكرية بالإضافة إلى فعاليتها في الحقوق الاجتماعية المتنوعة الأخرى.

بالانتقال إلى الحالة الراهنة للمرأة الكوردية ومعاناتها وهمومها سلاحها المتمتع بان هذه المرأة تعاني من عبودية مزدوجة عبودية المجتمع وعاداته وتقاليده والتي تتمثل في حاكمية الرجل المطلقة على كيانها وحقوقها المختلفة ومن عبودية المسيطر المستبد والتي تتجلى في المعاناة الاقتصادية و السياسية والثقافية بالإضافة إلى حقوقها الحياتية الأخرى ليؤدي كل ذلك بالمرأة الكوردية إلى العيش في واقع الاغتراب وإلحاق الضرر في كيانها الاجتماعي كإسائة و كأنها خلقت لتبقى أسيرة ضمن جدران المطبخ وحاضنة تحضن الأطفال وعاء جنسي للرجل.

ان الواقع المتردي الذي آل بالمرأة الكوردية سببه الذهنية المأزومة المتبلدة التي كرسها المحتل المستبد في نسيج المجتمع الكوردي و بنيانه ليخلق بذلك اضطرابا و تخلفاً عاماً في سلوك و وعي إنسان هذا المجتمع و نسيجه الاجتماعي لتشويه صورته حضارياً و الفضاء على مقومات المجابهة لديه و أصهاره في بوتقته و تبعاً لفرانز بيكون: (فإن المحتل يقوم يومياً بإدخال العنف إلى عقول و بيوت المحتلين و هو يدخل في وعيهم بأنهم ليسوا بشراً و إنما أشياء..)، يمكن القول بأن التخلف السائد في المجتمع الكوردي سببه الأول و الأخير هو المستبد الذي يهدف إلى خلق شخصية مهزومة و مستسلمة، مكبوتة، عاجزة عن مواجهة الواقع و عاجزة عن إيجاد الحلول المنطقية لأوضاعه و إلى خلق فئاعات لديه بانسداد أفق التحرر في وجهه لتتوأم مجموعة هذه الممارسات إلى خلق أوضاع نفسية و أحباطات مكبوتة لدى الفرد داخل المجتمع التي تؤدي إلى ممارسات غير متكافئة و مؤلمة بين الرجل و المرأة و كمثال للتوضيح فإن الرجل يقوم باضطهاد المرأة في أحيان كثيرة تعويضاً عن حالة القهر الذي يمارس عليه المحتل ليخلق بذلك نوعاً من التوازن لحالته النفسية أي ان الإنسان المكبل بقيود المحتل يتحول هو ذاته إلى عقبة للخروج من هوة التخلف بل و يتحول في بعض مراحل تاريخه إلى أهم العقبات أمام التغيير و التحرر من قيوده ذاته بسبب تعرضه لأقصى حالات الاستيلاء لإتسانيته و بسبب حالة الاغتراب المفروض عليه من المحتل فعددة الدونية التي تصيب المرأة في هذا الواقع تجعلها تدافع بحزم عن عادات تقيدها هي ذاتها، حيث ان جملة العيوب و التناقضات تتركس في بنية المجتمع المحتل يتحول مع مرور الزمن إلى جزء لا يتجزأ من نسيجه الاجتماعي و قيمه و فئاعاته و ان أي نقد أو بحث في هذا المجال هو بالنسبة له اختراق للمحظور من المقدس و المحرم أي ان الإنسان المكبل تحت نير الاحتلال هو ذاته يساهم في تكريس ما فرض عليه من قيود و يعززه و كمثال للتوضيح فإن المرأة كانت تحترم و تبجل و تتمتع بكامل حقوقها في الحقبة الزردشتية، أما الآن و بسبب من العادات الوافدة و الدخيلة إلى بنية المجتمع الكوردي فقدت المرأة معظم هذه الحقوق و فرض عليها الاضطهاد و لكن ! مع كل هذا فأنا لا نستطيع ان نعمم ظاهرة اضطهاد المرأة و الموقف العام منها بسوية واحدة في الأوساط الاجتماعية المختلفة لأن القضايا الاجتماعية و أشكالياتها تبقى نسبية و متباينة و لا تتماثل من وسط اجتماعي إلى آخر و من شريحة اجتماعية إلى أخرى بسبب التباين في المستويات الاقتصادية و الثقافية داخل كل شريحة من هذه الشرائح و لكن مع ذلك يمكن القول بأن الموقف العام من المرأة داخل المجتمع المتخلف متشابه من حيث الجوهر مع بعض الفروقات و التمايز بين مجتمع الريف و المدينة هذا من ناحية و بالانتقال إلى تناول العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الكوردي، سلاحها المتمتع بان السمة العامة المميزة لهذه العلاقات هو طغيان و سيادة العلاقات العشائرية أو الشبه العشائرية في بنية هذا المجتمع و يعود سبب التخلف الحضاري هذا إلى الظروف التي ذكرناها آنفاً و لإلقاء الضوء على بعض زوايا هذه العلاقات و الموقف العام من المرأة لا بد من تناول المرأة في الأوساط الاجتماعية

ان دراسة واقعية لبنية مجتمع من المجتمعات و تحليل جوانبه و علاقاته المتنوعة سينكشف للمحلل بان المرأة هي من أهم العناصر المكونة لبنية هذا المجتمع بل و يمكن القول بان المرأة هي المعيار الواقعي التي تفصح من خلالها هوية هذا المجتمع و رقيه الحضاري و تطوره في السلم الاجتماعي و انطلاقاً من هذه الرؤية، يمكننا القول ان حرية المرأة هي ضرورة موضوعية ليس من اجل بناء مجتمع متوازن مستقل الإرادة فحسب بل لخلق مجتمع متماسك فكرياً و سياسياً و اجتماعياً، حيث ان إنجاز قضية التحرر الاجتماعي بأبعاده المختلفة و أشكالياته لا يمكن إنجازه إلا إذا ارتهن و اقترن بتحرير المرأة لأن الكيان الاجتماعي بتركيبه من الجنسين كل لا يتجزأ و كل جزء فيه يكمل عمل الجزء الأخر، العلاقة بين الرجل و المرأة جدلية لا يمكن فصلها لأن تحرير المرأة جزء لا يتجزأ من تحرير كيان الرجل، و تحرير الرجل نفسه جزء لا يتجزأ من تحرير كيان المرأة؛ حيث ان تغيب دور المرأة كاحدى عناصر المجتمع و إزاحتها عن وظيفتها الاجتماعية و استلاب حقوقها الشخصية سيؤدي إلى اختلال في بنية التوازن الاجتماعي برمته و إلى تعقيدات اجتماعية لدى الجنسين و سيلحق ابلغ الضرر بفعالية المجتمع و شل قدرته في مجالات مختلفة و الاضرار ببنية الشخصية ذاتها و قوة استقلاليتها و إلى شل قدرة المرأة التربوية على بناء الشخصية المستقلة المتوازنة القادرة على الخلق و الإبداع، الحرية لا تتجزأ بل تشمل الجميع أفراداً و مجتمعات حيث لا يمكن الإقرار بحرية شعب نصفه مستعبد أو مضطهد أي ان سلب حرية المرأة هو نفي لكيان المجتمع الموضوعي و اضطهاد إنساني لا يمكن تبرنته بأي شكل كان و اعتداء على كيان الحرية ذاتها كههدف مقدس يسعى إليها الشعوب للإعتاق من العبودية و الأسترقاق و الهيمنة؛ الواقع المتردي الذي تعاني منه المرأة يتطلب جرأة موضوعية تتجاوز النطاق التبريري للعادات و التقاليد التي يتم من خلالها اضطهاد المرأة و إلحاق الضرر بكيانها و دورها الاجتماعي، قضية المرأة تستوجب و تستدعي الانطلاق من رؤية منهجية جديدة و حداثة تتناول أفق التحرر الاجتماعي و سبل ارتقاءه و مواجهة أعباءه بمنظور واقعي بغية تطويره و تغييره وفقاً لصياغة مستحدثة يتوافق مع مصلحة المجتمع و تلبية حاجاته المتنوعة و العمل للوصول إلى علاقة إنسانية متكافئة بين الرجل و المرأة و إلى بناء مجتمع متوازن يتحقق فيه إنسانية الإنسان و كرامته؛ و بالانتقال إلى محور البحث و تناول واقع المرأة الكوردية يمكن القول بان هذه المرأة و عبر قرون طويلة من تاريخها لم تستطع بان تتمتع بحرية و استقلال وطنها فقد ترعرعت في ظل الاحتلال بين ركاب الحروب الطاحنة التي كانت تجتاح كوردستان و التي حصدت من خلالها أرواح مئات الآلاف من أبناءها و التي آلت إلى نتائج كارثية و مدمرة لبنية المجتمع الكوردي و طناً و مجتمعاً، فقد استهدف المحتلون من خلال هذه الحروب و بمساعي محمومة و شرسة للنيل من خصوصية الشعب الكوردي و إرثه التاريخي و عاداته و تقاليده و إرثه الروحي بغية أصهاره و محو هويته الوطنية و القومية و ذلك عبر مشاريع عنصرية معروفة لا حاجة لتكرارها؛ فقد سببت مجموعة هذه الكوارث و الأحداث الدامية التي جرت على الساحة الكوردستانية جملة من المعاناة المأزومة و المزمنة و عقداً نفسية في بنيان المجتمع الكوردي بتركيبته الاجتماعية العامة و ألحقت ضرراً بالغاً بحقوق المرأة كجزء من كيان هذا المجتمع و بدورها الاجتماعي بالإضافة إلى جملة العادات و التقاليد السيئة التي كرس و زرع في نسيج و بنيان هذا المجتمع و عبر استراتيجية مدروسة آلت إلى تكبيل المرأة الكوردية و سلب حريتها و الحد من فعاليتها الإنسانية و بعثت طاقتها و تغيبها و عزلها عن الوتائر العالية للتطور الاجتماعي التي جرت و تجري في الراهن المعاصر،

٣. المرأة في الطبقة المتوسطة:

إن واقع المرأة في هذه الطبقة ووضعها العام أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والنفسية على العكس من الفئتين السابقتين فهي تمتلك مقداراً من الحرية والعلم تؤهلها لتشارك الرجل في بعض الفعاليات الاجتماعية ضمن المنزل وخارجه والرجل هنا يبدي تعوناً للمرأة في هذا المجال فهو يعتبرها امتداداً لذاته وإن حريتها وقوة شخصيتها تعبر عن ارتفاعه وتعزز من مركزه في الوسط الاجتماعي فهو بذلك يعترف ضمناً بحقوقها وبضرورة الاهتمام بها وإعطائها قسطاً من الحرية ويؤمن بالتغيير والتحرر ولكنه لا يقوى للإعتناق من أرائه التاريخية وتقاليدته بشكل نهائي، فالمرأة الرجل يريدها الانطلاق ضمناً واختراق السائد من العادات لكنهما لا يمكنان الجراءة الكافية من أجل ذلك كما عن الرجل لا يستطيع التخلي بسهولة عن امتيازاته المفروضة على المرأة والمرأة هي الأخرى لا تقوى على التصرف بحريتها كالرجل خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إشكاليات قد تسيء على علاقاتها مع محيطها الاجتماعي والأضرار بمستقبلها فهي بذلك تفضل التبعية للرجل وترى في ذلك نوعاً من الأمان والشعور بالحماية فهي تكتفي فقط بالظهور بمظهر الإنسان الحرة، كما إن علاقات هذه الطبقة وتصرفاتها تختلف في الريف عن المدينة حيث إن المرأة في هذه الطبقة في الريف تتميز بأنها تتباهى بالحلي التي تطوق جديدها ومعصمها وهي دائمة التحدث عن أساس بيتها ومشاريع زوجها والإفراط في وصف سجاياها وهي في حالة تبعية تامة للرجل أما الرجل فهو يبحث عن الواجهة فالشهرة هنا تختلف عن المجتمع المتطور الذي يتم من خلال إنجاز علمي أو أدبي أو سياسي أو فني خلافاً للشهرة في المجتمع المتخلف أما بالنسبة للطبقة ذلت الامتياز فهي شبه معدومة في المجتمع الكوردي لعدم وجود كيان مستقل به، بالإضافة لما سبق هناك من يضطهد المرأة بالدين من خلال جملة من المواقف تتناول غيره حقوق المرأة، تستند مكل موقف على بعض الآيات والأحاديث حسب مفهومه وتصوره الخاص به فهم بذلك يعتمدون الانتقائية في تناول هذه القضية ومن المؤسف بأنه لا توجد علاقة جدلية لدى هذه الأطراف لربط الماضي بالحاضر والوصول إلى موقف عام تتلاءم مع قضية المرأة وحقوقها في الراهن، هناك هدر زمني بين الماضي والحاضر يعطي الأولوية من خلاله للماضي وتتحول علاقة الحاضر به إلى علاقة تبعية وخضوع؛ فهم يحاولون صياغة الحاضر وفقاً لصورة الماضي بالرغم من التطور الاجتماعي الحاصل ومتطلباته، فالحاضر قد تغير وتطور ومن المستحيل إعادة تشكيله على صورة الماضي وفق وعظيمة إنشائية لا يمت إلى الواقع بشيء ولا يمكن شطب الحاضر وإحلال الماضي بدلاً منه بطريقة آلية وإهدار دور العقل والخلط بينه وبين العاطفة، فالعالم يتغير ويتطور وفقاً لقوانين خاصة به ويبرهن على حقيقته تلك من خلال التقدم العلمي العاصف في مختلف المجالات ولا يمكن لأحد تزييف وإعاقة لما يحدث أو التحكم به وكبح عجلة التطور ووقفه عبر أفكار لم تعد تتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلباته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا تناولنا الآيات والأحاديث التي يراد البعض من خلالها اضطهاد المرأة، يمكننا الإشارة إلى أهمها يقول الله تعالى: (الرجال قوامون على النساء) وفي قوله تعالى أيضاً: (والرجال عليهن درجة) ولبعث الأحاديث التي تنسب إلى الرسول (ص) مثل: (لا يبارك الله في قوم ولت أمرهم امرأة)، (أطلعت في الجنة فرايت أكثر أهلها الفقراء وأطلعت في النار فرايت أكثر أهلها النساء) وأيضاً الحديث الذي يقول: (ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء) بالإضافة إلى أحاديث أخرى في هذا المجال ومع ذلك قد تكون لهذه الآيات والأحاديث شأنها ومدلولاتها في زمانها ومكانها وكانت تعتمد لموقف محدد بذاته في تلك الحقبة، نحن نعلم بأنه كان في الإسلام أسماء هامة وبارزة قمن بأوار مهمة في المجتمع الإسلامي كالسيدة عائشة وخديجة زوجات النبي وغيرهن، إذ كانت للسيدة عائشة شأن مميز لدى الرسول وهي معروفة بقيادتها لمعركة الجمل المشهورة، بالإضافة إلى وجود جملة واسعة من الآيات التي تؤكد على

المختلفة وقد اخترنا لذلك ثلاثة أوساط اجتماعية هي المرأة في الوسط العشائري والمرأة في الوسط الكادح والمرأة في الطبقة المتوسطة:

١. المرأة في الوسط العشائري:

على الرغم من التغيير الحاصل في المظهر العام للحياة الاجتماعية إلا أن الإرث العشائري الموروث بعلاته ما زال يفعل فعله في السلوك العام للفرد وتصرفاته داخل المجتمع الكوردي فالمرأة في هذا الوسط تشكل جانباً أساسياً من جوانب الاضطهاد الشبه الشامل وتحتل قعر السلم الاجتماعي ويمكن القول بأنها تعبر عن أفصح الأمثلة على وضعية القهر والاستلاب ونفي إرادة، فهي تحيا حياة استرقاق وعبودية تقضي معظم حياتها كخادمة تعمل ضمن جدران المنزل وحظيرة الحيوانات، فهي شبه محرومة من كافة حقوقها الإنسانية ولا تترث أو تشارك الرجل في اتخاذ أي قرار داخل المنزل أو خارجه فهي لا تملك سوى الإذعان لإرادة الرجل وتنفيذ أوامره وإنجاب الأطفال لزيادة نسله خاصة الذكور منهم، أما بالنسبة لزواج المرأة فتستغل لتقوية الروابط العشائرية والعائلية وتباع كسلعة من خلال المهر بالإضافة إلى شيوع عادة حيازة البنت ولو بنسب بسيطة داخل المجتمع الكوردي لإرغام البنت على الزواج بشكل تعسفي وتبعاً للدكتور طيب تيزيني: (فإن الفتاة في هذا الوسط تزوج ولا تتزوج..)، كما إن الفتاة في هذا الوسط تتعرض لجريمة القتل بدافع الشرف وتبعاً د. نوال السعدوي: (فإن شرف المرأة وشرف عائلتها في الوسط العشائري ترتبط بعفاف المرأة وبكارتها..) وإن أي اختراق في هذه الناصية يؤدي إلى قتلها وهذه الجناية ما زالت شائعة في أوساط وشرائح كوردية واسعة والملفت للنظر أن هذه الإشكالية كانت تحل في الماضي بين طرفي الخلاف سلباً أما الآن فهي في معظمه تؤدي إلى قتل المرأة واعتقد بأن هذه الجناية تتم في أحيان كثيرة تحت ضغط عادات المجتمع ذاته بسبب إسقاط العار على عائلة المرأة بكاملها ووعتها بألقاب شتى وتحت هذا الضغط يلجأون إلى ما يسمى بغسل العار الذي ينتهي بقتل الفتاة، إن مثل هذه الأحداث مجتمعة سببها هو عنصر القهر الحياتي يقع الإنسان المتخلف المقهور في شركه ويصبح ضحية لها كالقهر الذي يسببه المستبد وقهر العادات والتقاليد العشائرية البالية، الجامدة التي تشل قدرة العقل على التفكير وتمنع الموقف النقدي السليم من ظواهر المجتمع وأنظمتها المختلفة مم يؤدي إلى التوتر داخل الذات ويخلق فيه جوأ عاماً من العنف يمارس على من حوله وعلى أوجه الحياة المختلفة، هذا ما يجري بصفة عامة داخل الوسط العشائري.

٢. المرأة في الوسط الكادح:

إن واقع المرأة في هذا الوسط لا يختلف كثيراً عن الوسط العشائري، هي الأخرى تعيش واقع البؤس والحرمان والعبودية وشظف العيش وتعاني من قلق اقتصادي واجتماعي ونفسي فهي مستعبدة وخارجة عن نطاق الحرية والثقافة ويمكن القول بأنها الأكثر اضطهاداً في المجتمع فهي تتعرض لأقصى حالات الاستلاب والتخيس، خاصة في الريف والأحياء الفقيرة حول المدن بسبب تبعيتها الاقتصادية والحقوقية للرجل، فهي مجبرة بأن تعمل خارج المنزل تحت ضغط الحاجة وخاصة في مواسم الحصاد وجني القطن وهذه الأعمال إجمالاً أعمال شاقة ومجهدة لطاقة المرأة وبنيتها الجسمي وبسبب الإجهاد المتواصل وسوء التغذية يظهر الترهل والشيوخوخة على ملامحها في وقت مبكر والفتاة في هذا الوسط تدفع إلى العمل في سن مبكرة لمشاركة الأسرة في تأمين لقمة العيش مما يؤدي إلى حرمانها من حقوقها التعليمية وإلى الأضرار بنموها الطبيعي؛ ويمكن القول بأن المرأة في هذا الوسط تقضي معظم حياتها في العمل الشاق وتربية الأطفال وخادمة تخدم الرجل وبسبب ظروف الاستبداد والفقير تعيش حالة تجريد كاملة من أدميتها وحقوقها الإنسانية.

المساواة بين الرجل والمرأة كقوله تعالى: (هو الذي خلقكم من نفس واحدة) وكقوله تعالى: (من يعمل من الصالحات من ذكر و أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً) وكقوله تعالى: (نسائكم لباساً لكم و أنتم لباساً لهن)، الآيات هنا واضحة و لا تستثني حقوق المرأة من الرجل و لا تحتاج أي تحليل أو تفسير أما بالنسبة للإسلام المنتبج في المجتمع الكوردي أعتقد أنه إسلام سياسي تحذيري موجه، يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية باتت معروفة لنا بصدها في هذا البحث، فقد أسهمت مجموعة العوامل الروحية تلك إلى خلخلة البنية الأساسية للمجتمع الكوردي وأحدثت تبدلات عميقة الجذور في واقعه الموضوعي و مخزونه الفكري الذي تكون لديه عبر مراحل طويلة من تاريخه و إلى الإضرار بسير تطوره الطبيعي و بنيانه الاجتماعي و بخصوصية المرأة الكوردية و حقوقها المختلفة.

لو ألقينا نظرة إلى تاريخ المرأة الكوردية ، سنلاحظ بأنها كانت تحظى بخصوصية متميزة و بمكانة بارزة و مرموقة داخل وسطها الاجتماعي و تتكافأ مع الرجل في الحقوق العامة و خاصة إبان الحقبة الزردشتية فقد كانت تساهم مع الرجل بمعظم الفعاليات الاجتماعية و الاقتصادية و خاصة في العمل الزراعي و نشاطاته المختلفة فالعمل كان يعتبر ركناً أساسياً من أركان الديانة الزردشتية لأن النبي زردشت كان يرى بأن معظم الحروب التي كانت تحدث سببها العامل الاقتصادي وهو الفقر و العمل وحده يؤمن الرفاه للشعوب و إلى منع نشوب تلك الحروب و بناء على رؤية زردشت تلك يمكن القول بأن الديانة الزردشتية كانت أكثر ملائمة للشعب الكوردي و أكثر انسجاماً مع عاداته و تقاليده و كان أكثر تطوراً من الديانات الموجودة في تلك الحقبة فالطائفة الزردشتية في الهند و إيران في وقتنا الراهن هي أكثر تطوراً و رقياً في وسطها الاجتماعي وهذا دليل يؤكد مزايا هذه الديانة و انسجامها مع التطور الاجتماعي و من المؤسف بأن معظم المخطوطات الكوردية في تلك الحقبة قد أحرقت بعد دخول العرب المسلمين إلى كوردستان لأسباب سياسية و دينية كان الهدف منه هو القضاء على الإرث التاريخي و الحضاري لشعوب تلك المنطقة و لقطع كل صلة بذلك و لم يبق من تلك المخطوطات سوى بعض الأجزاء من الأفسستا و جملة القول هو ان العادات و التقاليد الوافدة التي أدخلت إلى بنية المجتمع الكوردي ألحق ضرراً عاماً في مسار تطوره الاجتماعي و تحرره و تحرر المرأة نفسها و بالانتقال إلى تناول بعض معاناة المرأة الكوردية في الراهن ، سيلاحظ بأن من أهمها ظاهرة العنوسة ، هذه الظاهرة التي تؤدي إلى حرمان الفتاة من أهم حقوقها الإنسانية و هي حق الزواج حيث تحولت هذه الظاهرة إلى مشكلة حقيقية و عامة بدأت تعصف بالفتاة الكوردية و تهدد مستقبلها و حقها في الأمومة أما بالنسبة لأسباب هذه الظاهرة فنعود لعوامل متعددة و متنوعة و إلى الظروف التي طرأت على الحياة الاجتماعية و زيادة تعقيداتها و متطلباتها و من أهم هذه العوامل : العامل الاقتصادي و ارتفاع المهر و هجرة الشباب للعمل في الدول الأجنبية و تأخر الزواج لدى الشباب و الافتتان بعد ذلك بفتيات أصغر منهن سناً بالإضافة إلى العادات و التقاليد التي تمنح حق الزواج للذكر متى أراد ذلك بينما لا تملك الفتاة ذلك الحق أي هناك انعدام التكافؤ في حقوق الجنسين بهذا المنحى .

و قد طرحنا في هذا الصدد سؤالين على مجموعة من المدرسات و المعلمات حول الحقوق الممنوحة للفتاة الكوردية في الزواج و كيف يقيم الحرية التي تمارسها، فكانت مجموعة الأجوبة متشابهة و تنحصر بأن الفتاة تعاني من غبن و ظلم في هذا المجال فالزواج يتاح للشباب من أرادوا ذلك و لا يشكل المظهر أو العمر لهم أية إشكالية أما بالنسبة لهن فما عليهن سوى الانتظار و كلما تقدم بهن العمر يزداد قلقهن من العنوسة، أما إذا بحثنا عن الزواج و لو ضمن الأطر المسموحة به فإن ذلك سيبيء إلى سمعتهن و مستقبلهن و قد يطال الإساءة إلى أهلهن و لذلك ما على الفتاة إلا ان تعيش حياة رهينة تامة إلى أن يظهر من يطلب يدها للزواج أما بالنسبة لحرية الفتاة، كانت

الأجوبة بأن الفتاة حرة فقط في أن تعمل في حقول القطن و الحصاد و ضمن جدران المطبخ و ما عليها بعد ذلك سوى الانتظار لفارس أحلامها الذي قد يظهر أو لا يظهر أبداً و ان ذلك الانتظار قاسي على الفتيات، وللتأكد من مشكلة العنوسة فقد أجرينا إحصائية بهذا الشأن في قرية مؤلفة من مئة و عشرون عائلة فتبين ان عدد الفتيات بين سن الثامنة عشرة و الخامسة و الثلاثين هو مئة و خمسة و ثلاثون فتاة و أحصينا عدد الفتيات اللاتي تزوجن في تلك السنة كانت عددهن عشرة فتيات فقط، أما عدد اللواتي سيدخلن سن الزواج بعد سنة من ذلك التاريخ كانت اثنتا عشرة فتاة وهذا يعني بأنه في أحسن الأحوال سيبقى في كل عائلة عانسة، إذا ما استمر هذا الوضع دون إيجاد حل لذلك، أما إيجاد الحلول للمعاناة التي تعاني منها المرأة فأعتقد بأن مسؤوليتها تقع جميعاً على عاتق الفعاليات السياسية و منظماتها، فهي لحينه لما تبادر بإيجاد حلول عملية لمثل هذه القضايا بالرغم من ان قضية التحرر الاجتماعي جزء لا يتجزأ من قضية التحرر السياسي فهي بذلك تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية تجاه ذلك و مدعوة لتقديم المساعدة لحل مثل هذه القضايا و خاصة القضايا التي تعاني منها المرأة فالإنسان عبر مسيرته التاريخية كان دائماً يغير عادات يستحدث أخرى كي تتلاءم هذه العادات مع طبيعة كل مرحلة من مراحل تاريخه لتكون أكثر انسجاماً مع الواقع ومستجداته على الأرض فالإنسان هو الذي أوجد عاداته و تقاليده و بإمكانه تغييرهما إذا توفر لديه الرغبة و الفعالية الإنسانية الواعية و الحزم في تحقيق ذلك؛ هذا إذا امتك الإرادة الحرة لإيجاد علاقة إنسانية نبيلة بين الرجل و المرأة و ضمن شروط عادلة لضمان حقوقها المختلفة و خاصة حقوقها في التعليم و العمل و الزواج بالإضافة إلى حقوقها المختلفة الأخرى و أعتقد في هذا الإطار بأن العمل و العلم يكتسبان أهمية أساسية في عملية تحرير المرأة، فهي من خلالهما تحرر من التبعية الاقتصادية للرجل و عبر ذلك تستطيع بأن تساهم بفعالية في القضايا الاقتصادية و العلمية و السياسية أي أنها ستمارس دورها الطبيعي في المجتمع و ستساهم في مختلف جوانب التنمية، فتحرير المرأة هنا يكتسب أهمية و ضرورة اجتماعية و اقتصادية و أخلاقية، أقول أخلاقية لأن الظلم يبقى ظملاً و الاضطهاد يبقى اضطهاداً أينما وجد و لا يمكن تيريرهما بأي حال من الأحوال فالمرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني و حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق هذا المجتمع و أعتقد بأنه لا يوجد أي مبرر قسائوني أو أخلاقي أو شرعي يستبيح اضطهاد المرأة و استلاب حقوقها هذا من جهة، من جهة أخرى و بانتقال إلى تناول خصوصية المرأة الكوردية، على الرغم من كل ما ذكرناه سابقاً فإن المرأة الكوردية ما زالت تحتفظ بجزء هام من خصوصيتها المميزة و تتمتع بقسط من الحرية تؤهلها بأن تساهم و لو بشكل نسبي في دورها الاجتماعي و هي أكثر تحراً من المرأة العربية و الفارسية، و محبة للعمل و تتمتع بالشجاعة و الإرادة الصلبة و العناد بالإضافة إلى هذا فقد أثبتت جدارتها في حمل السلاح و خاضت إلى جانب الرجل معارك ضارية في سبيل تحرير وطنها و قد استشهدت الكثيرات منهن في هذه المعارك و من الأسماء البارزة و الخالدة في الذاكرة الكوردية البطلة الشهيدة (ليلي قاسم) و المناضلة السجينة (ليلي زانا) وأخريات كثيرات، كما أن هذه الخصوصية تعطي مجالاً واسعاً للتطور داخل المجتمع الكوردي إذا ما أتاحت الظروف السياسية المناسبة، لكن مع كل هذا و بالرغم من خصوصية المرأة الكوردية المميزة فإن معاناتها جزء لا يتجزأ من معاناة الشعب الكوردي وقضاياها العامة كقضية الاستبداد و انعدام الديمقراطية و الظلم و الاضطهاد القومي و غير ذلك. كلمة أخيرة: